

## 432358 - من نوى جمع التأخير بين الظهر والعصر فإذا المغرب قبل أن يصل العصر، فهل تكون أداء أم قضاء؟

### السؤال

تأخرت في الطريق فنويت أن أجمع الظهر والعصر، بدأت بصلوة الظهر بنية أن أجتمعها مع العصر فإذا المغرب، فهل أكمل صلاة العصر أداءً لأنني نويت الجمع مسبقاً؟ أم أقضيها؟ أم ماذا؟

### الإجابة المفصلة

أولاً:

من نوى الجمع بين الظهر والعصر جمع تأخير، فدخل وقت المغرب قبل أن يصل العصر، فإنه يلزم صلاة العصر، وتعد قضاء؛ لأنه خرج وقتها بغرروب الشمس، ولا علاقة للجمع بذلك.

فقول الفقهاء: إن الجمع يصيّر الوقتين وقتاً واحداً، أي في الجملة، ولا يعني أن من جمع بين الظهر والعصر تأخيراً، وكبر لحرمة الظهر قبل غروب الشمس: أن العصر تكون أداءً، بل العصر قضاء إذا كبر لحرمتها بعد غروب الشمس.

ولو أن الشمس غربت قبل أن يصل الظهر، وكانت قضاء كذلك.

قال في "كشاف القناع" (1/257): "(تدرك مكتوبة، أداءً، كلها: بتكبيرة إحرام في وقتها); أي: وقت تلك المكتوبة، ...

(ولو كان) الوقت الذي أدرك فيه تكبيرة الإحرام، (آخر وقت ثانية في جمِعٍ) وكبر فيه للإحرام، ف تكون التي أحرم بها أداءً، كما لو لم يجمع" انتهى.

وقال الخلوطي في "حاشية المنتهى" (1/229): " قوله: (ولو أَخَرَ وقتَ ثانية) قول المُحَشِّي في تعليق أصل المسألة - : "وَمَعْنَى إِدْرَاكِ الْأَدَاءِ: هُوَ بِنَاءٌ مَا خَرَجَ مِنْهَا عَنِ الْوَقْتِ عَلَى تحرِيمِ الْأَدَاءِ فِي الْوَقْتِ، وَوُوقُوعُهُ مَوْقِعُهُ فِي الصَّحَّةِ وَالْإِجْزَاءِ" - يقتضي أن المراد: أن الذي يحكم بكونه أداءً في مسألة الجمع: هي التي وقعت تحرمتها في الوقت، فلو كان الذي أدركه في الوقت تحرمة الأولى، كانت الثانية قضاء قطعاً؛ لأنه لا يتأتى فيها بناء.

وأيضاً: الجمع يصيّر الوقتين وقتاً واحداً: أي: في الجملة، لا الصالاتين صلاة واحدة، وإن لكتفى فيهما نية واحدة، وعلى هذا مشى شيخنا في شرح الإقناع حيث قال: ... "انتهى".

أما إذا صلَى الظهر قبل غروب الشمس فإن الظهر تكون أداءً؛ لأن الجمع يجعل الوقتين وقتاً واحداً، فينتهي وقت الظهر حينئذ بغرروب الشمس.

ثانياً:

لا يشترط نية الأداء في الحاضرة، ولا القضاء في الفائتة، فيلزمك نية صلاة العصر هنا فحسب.

قال في "شرح منتهى الإرادات" (176/1): "وشرط مع نية الصلاة: تعين معينة؛ فرضاً كانت أو نفلاً، فينوي كون المكتوبة ظهراً أو عصراً، أو كون الصلاة نذراً، إن كانت كذلك، أو راتبة إن كانت؛ لتمتاز عن غيرها، فلو كانت عليه صلوات، وصلى أربع ركعات ينوي بها مما عليه، لم تصح.

(ولا) تشترط نية (قضاء في فائتة)؛ لأن كلاً منها يستعمل بمعنى الآخر، يقال: قضيت الدين وأديته، وقال تعالى: **{إِذَا قَضَيْتَ مَنَاسِكَكُمْ}** [البقرة: 200] أي أديتموها.

وتعين الوقت ليس بمعتبر، ولذلك لا يلزم من عليه فائتة تعين يومها، بل يكفيه كونها السابقة أو الحاضرة...

(و) لا تشترط نية (أداء) في صلاة (حاضرة) لما تقدم "انتهى".

وفي "الموسوعة الفقهية" (42/84): "ذهب الفقهاء في الجملة إلى أنه لا يشترط تحديد الأداء أو القضاء في نية الصلاة" "انتهى".

ثالثاً:

تجب التوبة إلى الله تعالى من تأخير الصلاة عن وقتها بلا عذر من نوم أو نسيان، وعلى المرء أن يتخذ الأسباب حضراً وسفراً ليؤدي الصلاة في وقتها.

رابعاً:

يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في السفر، كما يجوز في الحضر لأسباب منها المرض، والمطر، ولرفع الحرج كما بينا في جواب السؤال رقم: (130302)، ورقم: (147381).

والله أعلم.